

بـ 276 مليون دينار بحريني لصالح وزارة الإسكان «بيتك - البحرين»: بيع 3100 وحدة سكنية بـ «ديار المحرق»



مسؤولون من «بيتك - البحرين» ووزارة الإسكان يستعرضون المشروع

وأضاف: «نعتز بقيام ديار المحرق بالعمل مع الحكومة في هذا المشروع وغيره من المشاريع المشتركة المشابهة التي تدعم النشاط الاقتصادي لمملكة البحرين وتشكل هذه الشراكة فيما بين ديار المحرق ووزارة الإسكان أهمية وطنية كبيرة في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مشيداً بالدور الكبير الذي قام به مجلس إدارة ديار المحرق والإدارة التنفيذية في الشركة الذين بذلوا جهوداً جبارة وحفينة خلال العامين الماضيين في سبيل الوصول لاتمام هذه الاتفاقية على أرض الواقع، مقدماً الشكر الكبير للحكومة وجميع المسؤولين الذين قدموا دعمهم ومساندتهم من أجل إنجاح هذه الاتفاقية.

شراكة مثمرة

وتابع: «يعتبر هذا المشروع مثلاً رئيسياً على الشراكة المخرمة والناجحة بين القطاعين العام والخاص والتي تؤكد على الإنجازات الكبيرة التي تحققت مثل هذه المشاريع والتي ستعود بالنفع على المملكة. كما أننا نأمل أن يسهم هذا المشروع في فتح أبواب لشركات جديدة بالنسبة للمملكة وديار المحرق على حد سواء».

وقال: «ساهمت ديار المحرق في خلق زخم ودافع قوي للسوق العقاري في المملكة، والعمل على تنشيط الاستثمارات في هذا القطاع. إننا على يقين أن هذا المشروع سيساهم في تحقيق الرؤية الأساسية لديار المحرق والمنتملة في تلبية الاحتياجات السكنية للأسرة البحرينية وياتي تحقيق هذا الهدف في مقدمة استراتيجياتنا».

قائمة الانتظار على الطلبات الإسكانية لدى وزارة الإسكان، حيث إننا نأمل كمساهمين في الحل والشركة أن نساهم في حل الأزمة الإسكانية التي تواجهها المملكة. وتشكل هذه الشراكة فيما بين ديار المحرق ووزارة الإسكان أهمية وطنية كبيرة في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مشيداً بالدور الكبير الذي قام به مجلس إدارة ديار المحرق والإدارة التنفيذية في الشركة الذين بذلوا جهوداً جبارة وحفينة خلال العامين الماضيين في سبيل الوصول لاتمام هذه الاتفاقية على أرض الواقع، مقدماً الشكر الكبير للحكومة وجميع المسؤولين الذين قدموا دعمهم ومساندتهم من أجل إنجاح هذه الاتفاقية.

تنشيط الاستثمارات

وقال: «ساهمت ديار المحرق في خلق زخم ودافع قوي للسوق العقاري في المملكة، والعمل على تنشيط الاستثمارات في هذا القطاع. إننا على يقين أن هذا المشروع سيساهم في تحقيق الرؤية الأساسية لديار المحرق والمنتملة في تلبية الاحتياجات السكنية للأسرة البحرينية وياتي تحقيق هذا الهدف في مقدمة استراتيجياتنا».

وقال: «ساهمت ديار المحرق في خلق زخم ودافع قوي للسوق العقاري في المملكة، والعمل على تنشيط الاستثمارات في هذا القطاع. إننا على يقين أن هذا المشروع سيساهم في تحقيق الرؤية الأساسية لديار المحرق والمنتملة في تلبية الاحتياجات السكنية للأسرة البحرينية وياتي تحقيق هذا الهدف في مقدمة استراتيجياتنا».

أحمد العيبان: المشروع مثالي رئيسي على الشراكة المثمرة والناجحة بين القطاعين العام والخاص

وقال رئيس مجلس إدارة «بيتك - البحرين»، أحمد العيبان، إن الاتفاقية الموقعة على قيام شركة ديار المحرق بتنفيذ وإنشاء وتسليم 3100 وحدة سكنية من السكن الاجتماعي في مشروع ديار المحرق بقيمة 276 مليون دينار بحريني، سيتم طرحها ضمن برنامج تمويل السكن الاجتماعي بالمملكة.

وقال رئيس مجلس إدارة «بيتك - البحرين»، أحمد العيبان، إن الاتفاقية الموقعة على قيام شركة ديار المحرق بتنفيذ وإنشاء وتسليم 3100 وحدة سكنية من السكن الاجتماعي في مشروع ديار المحرق بقيمة 276 مليون دينار بحريني، سيتم طرحها ضمن برنامج تمويل السكن الاجتماعي بالمملكة.

خلال ندوة حماية صغار المساهمين جمعيات الـ 10 ثوانٍ.. ضيعت أموال المساهمين



جانب من ندوة حماية صغار المساهمين

من جانبه قال المحلل المالي عدنان الدليمي ان السوق حالياً في مرحلة تتخلّم مع بدء عمل هيئة أسواق المال في عام 2010 ورغم ذلك الشركات تنسحب من السوق دون رقابة أو محاسبة عن حلال المساهمين والمستثمرين الذي ذهب مع الريح نتيجة غياب الرقابة رغم تعددها في سوق الكويت للأوراق المالية.

وأوضح مؤسس كتلة صغار المساهمين خالد المنيع أن الكتلة بذلت جهوداً مضنية لمواجهة إشكالية شركات مشطوبة وكذلك التي انسحبت اختياريًا وتلاعبوا بأموال صغار المساهمين من رصد تجاوزاتهم وتقديمهم إلى الجهات القانونية والرقابية وذلك بمساعدة أعضاء الكتلة الذين فُسق عددهم 1750 عضواً.

من جانبه قال المساهم بشركات مدرجة بالبورصة، علي إبراهيم ان الإشكالية ان بعض الشركات ليس لها أي نشاط تشغيلي واضح أمام المساهمين ويعلمون مع نهاية كل سنة مالية ان هناك خسائر لديهم وبعد فترة يطالبون بخفض رأسمال شركاتهم مستغلين غياب الرقابة وإمكانية الانسحاب أو ترك الشركة تشطب دون اهتمام بمصالح صغار المساهمين.

ورغم ذلك صدر مشوباً مبينا ان التعديلات التي تمت الموافقة عليها في الماداة الأولى تشبه التزيق والقص واللزق داعياً الى ضرورة الثاني والتزيت ودعوة المختصين في الماداة لتخرج التعديلات في الماداة الثانية بأفضل صيغة ممكنة.

والمسح الي ان ما يدل على ان قانون هيئة السوق صدر مشوباً ما تم مؤخرًا بين وزير التجارة والهيئة من اجتماع لفض التشابك في الاختصاصات، مشيراً الى ان بعض مواد القانون بالهيئة مازالت تحتاج الى تنقيح ومنها المادة 25 والمختصة بشطب الشركات كما ان التظلمات تستغرق أوقاتاً طويلة تنتهي الي تجاوز مدة الأشهر الستة المخصصة للفصل في الشكوى.

وفيما يخص انسحاب الشركات الاختياري من السوق عقب الحريش ان المادة 126 من القانون تجيز للشركة ان تطلب توصية بالانسحاب الاختياري من خلال عقد جمعية عمومية بعدها يتم ابلاغ هيئة السوق والتي بدورها تضع شروطاً لقبول الانسحاب قد تخالف رغبة الشركة، مبيناً ان النص في هذه المادة معيب كونه يمنح الهيئة الاستقلالية الكاملة في الموافقة على للانسحاب من عدمه.

شريف حمدي

دعا المشاركون في كتلة حماية صغار المساهمين الى ضرورة حضور المساهمين الجمعيات العمومية ومناقشة مجالس الإدارات كي لا تضيع حقوقهم.

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي بشركة العربي للوساطة المالية ميثم الشخص هناك من يتباهى بجمعيات تعقد خلال 10 ثوانٍ أو أكثر قليلاً، وهذا من أهم أسباب ضياع حقوق المساهمين.

وأضاف في ندوة اعدها كتلة حماية صغار المساهمين أول من أمس حول «الشركات المشطوبة والمنسحبة وكيفية حماية حقوق المساهمين» ان غياب الرقابة على الشركات فتح الباب امام مجالس الإدارات للتلاعب في الشركات من خلال الانسحاب الاختياري أو إهدار رؤوس أموال الشركات مما يجعلها عرضة للشطب دون مراعاة لحقوق صغار المساهمين والذين خسروا الجهد والسقط جراء تجاهل الجهات الرقابية لحماية حقوقهم.

ولفت الى ان الانسحاب الاختياري حق للشركات لم يشترط الا ان الشركات لم تلتزم بها وخاصة في ابداء أسباب الانسحاب، مؤكداً ان الجميع يعلم ان قواعد الحوكمة السبب الرئيسي في انسحاب الشركات كونها متشددة. واختتم الشخص كلمته بان الانسحابات الاختيارية تمثل خطراً على الاقتصاد الوطني من خلال تقليص القيمة الرأسمالية للبورصة، وكشف ان الهيئة الاستثمارية طارده للاستثمار.

الشخص:

الانسحابات

الاختيارية تقلص

القيمة الرأسمالية

للبورصة.. وتكشف

البيئة الطاردة

للاستثمار

الحريش: قانون

أسواق المال

ولد عبر مخاض

تشريعي غير

مكتمل

قانون غير مكتمل

من جهته أكد المحامي امام الدستورية والتميز وأستاذ القانون الخاص في كلية القانون د. يوسف الحريش ان قانون هيئة أسواق المال ولد عبر مخاض تشريعي غير مكتمل وأقر بعد سجال واسع

تذكير

من البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)
لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014

يتشرف مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. بدعوة مساهميهم الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد يوم السبت الموافق 4 ابريل 2015 في تمام الساعة التاسعة صباحاً، وذلك بالمركز الرئيسي للبنك الكائن في القبلة، قطعة 5، شارع مبارك الكبير، للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 3 - تقرير بالجزءات التي أوقفها بنك الكويت المركزي على البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- 4 - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليها.
- 5 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بنسبة 18% من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 18 فلس للسهم الواحد (إجمالي 25,415,006 دينار كويتي)، وذلك لمساهمي البنك المقيدين بسجلات البنك بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة.
- 6 - الترخيص للبنك بمنح قروض وسلف والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة خلال السنة المالية 2015، وذلك وفقاً للسياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
- 7 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أسهم البنك في حدود النسب والشروط والضوابط التي يسمح بها القانون والقرارات الوزارية والتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
- 8 - تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات بالدينار الكويتي أو أي عملة أخرى يراها مناسبة بحيث لا تزيد قيمتها عن رأسمال البنك المكتتب به.
- 9 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- 10 - انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لفترة الثلاث سنوات القادمة (2015 - 2018).
- 11 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات لعام 2015 وتفويض مجلس الإدارة في تقدير الأتعاب التي تؤدي إليهم خلال السنة المالية المذكورة.

هذا وفي حال عدم توفر النصاب القانوني لصحة عقد الإجتماع، سوف توجه الدعوة إلى إجتماع ثان يكون صحيحاً أيضاً كان عدد الحاضرين.

ويرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية (منطقة شرق)، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس) ابتداءً من يوم الخميس الموافق 19 مارس 2015 لإستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

رئيس مجلس الإدارة

ملاحظة:

سيلي إجتماع الجمعية العامة العادية لإجتماع للجمعية العامة غير العادية

التجاري
1-888-225 cbk.com

التجاري... هو إختيار

Commercial Bank of Kuwait
AtjariCBK

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية و غير العادية للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2014

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة السلام القابضة دعوة السادة الماهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة وذلك يوم الخميس الموافق 2015/4/25 في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً في مبنى دار العوضي - المجمع التجاري - الدور الأول، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التاليين:

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
- 4- سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها من قبل الجهات الرقابية.
- 5- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليها.
- 6- اقتراح بالموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5% من رأس المال المدفوع بواقع 5 سهم لكل 100 سهم ويعدد 12.840.000 سهم للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق لتعديل سعر السهم.
- 7- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- 8- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.م.ق.ت.أ/ت.ش/6/2013).
- 9- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 10- الموافقة على تحويل 10 % من صافي الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني .
- 11- الموافقة على التقدم بطلب إدراج أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية (البورصة المصرية) .
- 12- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- 13- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وتفويض مجلس الإدارة لتعيينه.
- 14- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية

البند الأول : زيادة رأس مال الشركة

الموافقة على زيادة رأس المال الشركة المرصود به المدفوع 25.680.000 د ك إلى 26.964.000 د ك موزعا على 269.640.000 سهم ، قيمة كل سهم منها 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية ، وذلك من خلال توزيع أسهم منحة مجانية تخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم ، بنسبة 5% من قيمه ما يمتلكونه من أسهم (بواقع خمسة أسهم لكل مائة سهم) ، وذلك بناء على موافقة الجمعية العامة العادية للشركة .

وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عن توزيع أسهم المنحة .

البند الثاني : تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي .

النص الحالي

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 25.680.000 د ك (خمسة وعشرون مليون وستمائة وثمانون ألف دينار كويتي فقط لا غير) موزعا على 269.640.000 سهم (مائتين وستة وخمسون مليون وثمانمائة ألف سهم) قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية .

النص المقترح

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 26.964.000 د ك (ستة وعشرون مليون وتسعمائة وأربعة وستون ألف دينار كويتي) موزعا على 269.640.000 سهم (مائتين وتسعة وستون مليون وستمائة وأربعون ألف سهم) قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية .

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة

مجلس الإدارة



*على السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في :
مبنى سوق الكويت للأوراق المالية - وذلك لاستلام بطاقات الحضور خلال أوقات العمل الرسمي للشركة المذكورة.